



Al–Ashmouni’s position on the grammatical dispute in his book (Explanation of the Clarification): Bab Al–Tawabes as a model

Ghada Diab Raja Sharqi Al–mahimidi / University of Anbar .College of Education for Humanities

Email: gad20h2037@uonbar.edu.iq / Phone: ٠٧٨٢٦٤٤٧٤٩٥

Prof . Abdullah Hamid Hussein – University of Anbar .College of Education for Humanities

Email: Abdullah.Hameed@uoanbar.edu.iq / Phone: ٠٧٨١٩٩٥٥٤٤٤

Abstract

The research is characterized by the simple presentation of the issues addressed by Al–Ashmony, most of which came in agreement with the previous scholars. It was based on the opinions of his predecessors as arguments for his findings, and came in a way that did not deviate from the well-known grammatical approach. The researcher had collected opinions and arguments that agreed and contradicted with the previous ones, so that the reader can easily go back into the issues to find out what is useful of them with the least time and effort, and thus can reach the conclusion summary of the research easily.

Keyword:(Al–Ashmouni, position, grammatical, clarifying illustration, dependents).



موقف الأشموني من الخلاف النحوي في كتابه (توضيح التوضيح) باب التوابع أنموذجاً

غادة ذياب رجه شرقي المحمدي

جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

الاييميل: gad20h2037@uonbar.edu.iq / الهاتف: ٠٧٨٢٦٤٤٧٤٩٥

أ.م. د. عبد الله حميد حسين

جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

الاييميل: Abdullah.Hameed@uonbar.edu.iq / الهاتف: ٠٧٨١٩٩٥٥٤٤٤

الملخص:

تميّز البحث بسهولة طرح وعرض المسائل التي تطرق لها الأشموني، التي جاءت أغلبها موافقةً لمن سبقه من النحاة، وكان معتمداً على آراء من سبقه كأنها حجج لما يستخلصه من نتائج، وجاءت بأسلوب لم يخرج عن النهج النحوي المعروف، لذلك قُمتُ بجمع الآراء والحجج التي توافقت وتخالفت مع من سبقه، لكي يتسنى للقارئ سهولة العودة والخوض في غمار المسائل للوقوف على ما هو مُفيدٌ منها بأقل وقتٍ وجهد.

الكلمات المفتاحية: (الأشموني، موقف، النحوية، توضيح التوضيح، التوابع).



موقف الأشموني من الخلاف النحوي في كتابه (توضيح التوضيح) باب التوابع أنموذجاً

غادة ذياب رجه شرقي المحمدي أ.م. د. عبد الله حميد حسين

جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

المقدمة:

الحمد لله رب السموات والأرض، عالم الغيب، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى أصحابه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

يُعد كتاب (توضيح التوضيح) من الكتب النحوية القيّمة فيما تشتمل عليه من أبوابٍ كثيرة، ومنها باب التوابع، فاتجهت إلى الخوض فيه والبحث عما جاء به من آراء موافقة أو مخالفة للنحاة، والمُسماة به (موقف الأشموني من الخلاف النحوي في كتابه توضيح التوضيح باب التوابع أنموذجاً)، وتدور مشكلة البحث وبشكلٍ غير مباشرٍ حول موقف الأشموني من خلال إبداء رأيه عن طريق الآراء والرّدود على مسألةٍ تمّت الإشارة إليها قديماً وحديثاً وجاءت جهود الأشموني في كتابه (توضيح التوضيح) تنمة لما طُرح سابقاً، والذي لاحظته أنّها موافقة كما أسلفت لآراء بعض من النحاة، وأبرز من توافقت آراؤه معه العالم النحوي سيبويه، ولعلّ هذا أبرز دليل على قوة ما جاء به الأشموني، كما لاحظت أيضاً بأنه لم يُخطئ أحداً، بل كان حريصاً على إبداء رأيه والذي أتى إماماً موافقاً أو مخالفاً للنحاة، واشتملت خطة البحث بعد المقدمة على أربعة مطالب، الأول: منع تقديم التابع على متبوعه، والثاني: الاختلاف في عامل التابع، والثالث: أعداد التوابع، والرابع: التابع المُكمل متبوعه.

المطلب الأول: منع تقديم التابع على متبوعه

يتمتع تقديم التابع على متبوعه وهذا فيه خلاف بين النحاة، ويعد سيبويه (ت ١٨٠هـ) أول من أشار إلى ظاهرة التقديم في كتابه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله^(١) والذي وصفه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في (دلائل الإعجاز: (هو بابُ جُمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتقر لك

(١) ينظر: الكتاب: ١/٣٤.



عن بديعه، ويفضي لك إلى، و لاتزال ترى شعراً يروك مسمعه ويلطف لديك موقع، ثم تنظر فتجد سب أن راقك ولطفك عندك أن قدم شيء على شيء وصول اللفظ عن مكان إلى مكان^(١).

وقال السكاكي (ت١٢٢٦هـ) في مفتاح العلوم: (للتقديم أسباب كثيرة من بينها التقديم لأسباب نحوية أو لأسباب بلاغية).^(٢) وردت كلمة التقديم في المعجم الوسيط (قدم فلان قدمًا، تقدمًا وقدمًا: شجع فهو قدوم ومقدام والقوم قدمًا وقُدومًا)،^(٣) ووردت كلمة التقديم^(٤) قبل ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: (يقدم قومه يوم القيامة) (سورة هود: من الآية ٩٨).

أما الرأي الذي عرضه الأشموني (ت٩٢٣هـ) فقد ذهب إلى منع تقديم التابع على متبوعه؛^(٥) لأنه منقوض كما ورد ذلك في كتاب حاشية الصبان،^(٦) وهو بذلك متابع لسيبويه (ت١٨٠هـ)^(٧) وأبو الحسن (ت١١٠هـ) والفرّاء (ت٢٠٧هـ) الذي ذهب إلى المنع والحجة عنده لانعدام الغرض من التسمية،^(٨) وابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي علّل هذه المسألة بالقبح، فلا يقوم التوكيد على المؤكّد فلا تقول: (رأيتُ أجمعين)،^(٩) والاستقباح عكس الاستحسان،^(١٠) وقصره ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) على السماع معلاً، بأنه قليل وأقرب إلى أن يكون شاذاً.^(١١)

وأما الممتنع فتقديم النعت على المنعوت وامتناعه لعلتين :
الأولى: أنّ الصفة تابعة للموصوف وتقدمه فيكون تابعاً لها وينطلق عليها العامل.

(١) دلائل الإعجاز، عبد القادر الجرجاني: ١٠٦.

(٢) السكاكي، مفتاح العلوم: ١/١٦١.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط، ابراهيم مصطفى: ٨/١.

(٤) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (مادة قدم): ٤٧/١.

(٥) ينظر: توضيح التوضيح: ١٤٨.

(٦) ينظر: حاشية الصبان: ٨٩/٣.

(٧) ينظر: الكتاب: ٢/٢٦٦.

(٨) ينظر: الاصول في النحو ٤٥/١، وكشف المشكل في النحو: ١/٦٢٠.

(٩) ينظر: الخصائص: ٣٩٣/٢.

(١٠) يُنظر لسان العرب: مادة قَبِح: ٢/٥٥٢.

(١١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٢١٨.



الثانية: أنّ في الصّفّةِ ضميراً يعودُ على الموصوفِ فإذا تقدمت لم يعد الضمير على مذكورٍ، فلو قلت في المعرفة: (جاءني الظّريفُ زيدٌ) لم يكن الظّريفُ نعتاً لزيد بل يكون نعتاً لاسم محذوفٍ تقديره: (جاءني الرّجلُ الظّريفُ زيد) و (زيدٌ) بدل من (الرّجل) أو من (الظّريف) لقيامه مقامه.^(١)

(وجاز أن يُؤخر في بدل الاشتمال ويجعل بدلاً منه كقولك: (يعجبني زيدٌ أبوه)، لو قلنا أنّه يقع حيث لا يقع العاملُ قدّمنا التابع على المتبوع) ومثال ذلك (أن يجلس الغلامُ حيث يجلسُ السيد) فتجعل مرتبته مرتبة السيد^(٢) ولم يُجيزه العكبري (ت٦١٦هـ)؛ لأنّ (زيداً) لا يشتمل على الأب بل كل واحدٍ منها مُنفصل عن الآخر.^(٣)

وقال الأشموني^(٤) (٩٢٣هـ): أجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف ، إذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدّم أحد الموصوفين.^(٤)

(كل وأجمع) تقديمهما على كل حال لأنهما يستعملان غير مؤكدين^(٥)، وشرط بدل الاشتمال أن يكون الأولُ مشتملاً على الثاني والثاني قائم مقام الأول كقولك: (يعجبني زيدٌ عقله) وحقه التقديم، أي: (يعجبني عقلُ زيدٍ)، وهذا الاستعمال جائز في خبر كان إلا في البديل المفرد خلافاً لِقوم.^(٦)

وأما السيوطي^(٧) (٩١١هـ) فقال: (أنّ الكوفيين أجازوا أن يتقدّم المنسوق على المنسوق عليه في سعة الكلام)^(٨)، وقد شرط التّحاة شروطاً لتقدم المعطوف اضطراراً: أولها: ألا يؤدي التقديم إلى تصدّر العاطف فلا يجوز (وعمرؤُ زيدٌ قائمان) .

الثاني: ألا يباشر المعطوف عامل غير مُتصرفٍ نحو (أفعل التّعجب) فلا يُقال ما أحسنَ وعمراً زيداً.

الثالث: ألا يكون المعطوف مجروراً فلا يُقال: (مررتُ وعمروُ بزيدٍ).

(١) ينظر: كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني: ٦١٩/١.

(٢) ينظر: الانصاف مسائل الخلاف: ٥٨ / ١.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٣ / ١.

(٤) ينظر: البديع في علوم العربية: ١٤٢ / ١.

(٥) ينظر: علل النحو: ٨٨ / ١.

(٦) ينظر: اللباب في علل الإعراب: ٣٩٨ / ١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ٣٨.

(٨) همع الهوامع: ٢٥٧ / ٢، ٢٥٨ .

الرَّابِع: أَلَا يَكُونُ الْعَامِلُ مِمَّا لَا يُسْتَعْنَى بِوَاحِدٍ، نَحْوُ: (أَخْتَصِمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) فَلَا يُقَالُ: (أَخْتَصِمَ وَعَمْرٌ زَيْدٌ).
الخامس: أَلَا يَكُونُ الْعَطْفَ بِالْوَاوِ خَاصَّةً^(١).

وَالْمَنْعَ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ؛ وَلِأَنَّ التَّوَابِعَ مِنَ الرَّتَبِ الْمَحْفُوظَةِ الَّتِي يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ عَلَى تَرْتِيبٍ مُنْسَقٍ يَتَقَدَّمُ فِيهِ التَّابِعُ وَلَا يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ؛ إِلَّا لِأَنَّهُ عَلَى عِلَاقَةٍ وَثِيقَةٍ بِهِ بَحِثٌ يَنْظُرُ إِلَى التَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ مَعًا بِوَصْفِهِمَا اسْمًا وَاحِدًا فِي الْحُكْمِ.^(٢)

المطلب الثاني: الاختلاف في عامل التابع

(العامل) اسم فاعل من الفعل عَمَلَ ، والعمل هو المهنة والجمع أعمال ، وعمل عملاً، وأعمله غيره واستعمله واعتمَلَ الرَّجُلُ: عمل بنفسه.^(٣) ذَكَرَ سَبِيوِيَه (ت ١٨٠هـ) العامل وأثره في كتابه في باب (أواخر الكلمة من العربية)،^(٤) وخالفه ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) لكَتَنَهُ لَمْ يَنْكُرْ وَجُودَهُ^(٥) وَقَدْ قَسَمَ النُّحَاةَ الْعَامِلَ إِلَى قَسَمَيْنِ: لَفْظِي وَمَعْنَوِي وَقَدْ بَنَوْا تَقْسِيمَهُمْ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ أَثَرًا لِلْفِظِ فِي التَّرْكِيبِ يُمْكِنُ نِسْبَةُ الْعَمَلِ إِلَيْهِ سُمِّيَ لَفْظِيًّا، وَإِذَا كَانَ الْبَاعِثَ عَلَيْهِ مَعْنَى ذَهْنِيًّا لَا يَدُلُّ الْكَلَامَ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ مِنْ أَلْفَاظِهِ فَإِنَّ الْعَامِلَ هُنَا يُسَمَّى عَامِلًا مَعْنَوِيًّا.^(٦)

وَأَمَّا الْأَشْمُونِي (ت ٩٢٣هـ) فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي التَّابِعِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَتَّبِعِ.^(٧) فِجَاءَتْ آرَاءُ الْقُدَمَاءِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ عَلَى التَّحْوِ الْآتِي :

(١) المصدر السابق : ٣ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠١٩ .

(٢) لسان العرب ، فصل العين : ١١ / ٤٧٥ .

(٣) كتاب العين : ٢ / ١٥٣ .

(٤) الكتاب : ١ / ١٣ . (وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفركَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لِمَا يُحَدِّثُهُ الْعَامِلُ _ وَليْسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا وَهُوَ يَزُولُ عَنْهُ _ وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْحَرْفُ بِنَاءً لَا يَزُولُ عَنْهُ لِغَيْرِ شَيْءٍ أَحَدَتْ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْعَوَامِلِ، الَّتِي لِكُلِّ مِنْهَا ضَرْبٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ الْحَرْفُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ).

(٥) ينظر: الخصائص: ٢ / ٤٣٠ .

(٦) ينظر: المصباح في علم النحو : ٨ / ١ .

(٧) ينظر: توضيح التوضيح : ١٤٨ .



الرأي الأول: وذَهَبَ المُبرِد(ت٢٨٥هـ) وابن كيسان(ت٢٩٩هـ) وابن السراج(ت٣١٦هـ) إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت^(١) وذَهَبَ ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف فإذا قُلت: (جاءني زيدُ الظريفُ) العامل في الجملة (جاءني) و(مررتُ بزيدِ الظريف) العامل فيه الباء، وهذا مذهب سيبويه(ت ١٨٠هـ)، (وَيُحْكِي عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ(ت ٣٧٧هـ) أَنَّهُ قِيلَ لَهُ كَيْفَ يَكُونُ الْبَدَلُ الْإِحْقَاقًا لِلْمُبْدَلِ وَهُوَ مِنْ غَيْرِ جَمَلَةٍ؟ فَقَالَ: لَمَّا يَظْهَرُ الْعَامِلُ فِي الْبَدَلِ، إِنَّمَا يَظْهَرُ الْعَامِلُ فِي الْمُبْدَلِ، وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الصِّفَةِ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، مُخَالَفًا لِلْبَصْرِيِّينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ الْعَامِلَ فِيهَا هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ).^(٢)

وأجاز ابن مالك (ت٦٧٢هـ) قولهم: (انطلق زيدٌ وذَهَبَ عمروٌ كلاهما). وجمهور النحاة استدلوا على ذلك بالقياس والسمع فمن السماع قوله تعالى: (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ)(سورة الزخرف : من الآية ٣٣) فالعامل في الآية حرف^(٣).

أما الأشموني(ت٩٢٣هـ) فقد ذهب إلى أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع^(٤). وقد قيّد الخليل(ت١٧٠هـ) والجرمي(ت٢٢٥هـ) وابن عُصفور(ت٦٦٩هـ) بذكرهم أن العامل في النعت تبعيته للمنعوت إذا كان الموصوف معلومًا دون الصفة جاز أن تتبع الموصوف، وجاز القطع عن إتباعه فتقول: (زرت طبيبًا حاذقًا) بإتباع النعت للمنعوت وتقول (حاذق) بالقطع على الإِتباع، في هذه الحالة يكون النعت متأثرًا بعامل مُقدر كأنك تقول: (هُوَ حاذق) ومن قراءة عاصم: (وامراته حمالة الحطب) (سورة المسد: الآية ٤)، والتقدير: أذم حمالة الحطب) لأنها في سياق الدم.^(٥)

(١) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٦٦٤/٢. (وَعَمَلُهُ فِي الصِّفَةِ عَلَى سَبِيلِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، إِذْ كَانَتْ مُيِّنَةً لِلْمَوْصُوفِ)

(٢) اسرار العربية : ٢١٥، و٢١٨.

(٣) شرح التسهيل: ٣٣٠ فإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي: وَلَا يَتَّحِدُ تَوْكِيدُ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا اتَّحَدَ مَعْنَى عَامِلِيَهُمَا).

(٤) توضيح التوضيح : ١٤٨.

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٣ / ١٤٢. (في المدح والذم).



الرأي الثاني: العاملُ في عطفِ التَّسْقِ على قولين:

القول الأول: العاملُ في العطفِ هُوَ العاملُ فِي المَعطُوفِ عليه بواسطةِ حَرْفِ التَّسْقِ كقوله تعالى: (جاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) (سورة الفجر: من الآية، ٢٢) وهذا رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ).

القول الثاني: العاملُ فِيه مَحذُوفٌ، مُقَدَّرٌ مِن جنسِ الأولِ هذا رأي أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) في سر صناعة الإعراب.^(١) (ولا يَشْتَرَطُ فِي صحّةِ العطفِ وقوعِ المَعطُوفِ موقعِ المَعطُوفِ عليه، ولا تقديرِ العاملِ بعدِ العاطفِ، بَلْ يَشْتَرَطُ صلاحيةِ المَعطُوفِ، أو ما هُوَ بِمعناه لِمباشرةِ العاملِ).^(٢) الرأي الثالث: اختلف التَّحاة في عامل التوكيد على ثلاثة أقوال:

القول الأول: العاملُ في التوكيد هو العاملُ فِي المَوْكَدِ (عامل لفظي) وهذا رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وابن حيّان (ت ٧٤٥هـ)^(٣)

القول الثاني: العاملُ فِي التوكيد معنوي كالعاملُ فِي المبتدأ والخبر وهذا رأي الأَخْفَشِ (ت ٢١٥هـ).
القول الثالث: العاملُ فِي التوكيد مُقَدَّرٌ مِن جنسِ المَوْكَدِ فِي قولهِ تعالى: (وأتوني بأهلكم أجمعين) (سورة يوسف: من الآية، ٩٣)^(٤) (وبعد: فالظاهر الجواز كما ذكر المصنّف؛ لأنّ العاملُ إنْ كانَ معنويًا فلا كلام. وإنْ كانَ العاملُ فِي المَتَّبِعِ فالعاملُ أحدُ الفعَلين؛ لأنّ معنَاهُما واحدٌ فكانَ أحدهُما كافيًا).^(٥) فالعاملُ فِيه هو العاملُ فِي المَتَّبِعِ هذا قول الجمهور.^(٦)
رابعًا: العاملُ فِي البَدَلِ على ثلاثة أقوال:

يرى سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنّ العاملُ فِي البَدَلِ هو العاملُ فِي المُبَدَلِ مِنْهُ مُعَلَّلًا ذلكَ قائلًا فِي بابِ البَدَلِ: (هذا بابٌ مِنَ الفَعْلِ يَعْمَلُ فِي الاسمِ ثُمَّ يُبَدَلُ مَكَانَ ذلكَ الاسمِ اسمَ آخَرَ فيَعْمَلُ فِيه كَعَمَلِ فِي الأولِ، نحو

(١) الكتاب: ٤٣٧/١، ٤٣٨.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٧.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٩٥٣/٤. (وإذا اختلفَ العاملُ فلا يجوزُ التوكيدُ نحو قولك: (ماتَ زَيْدٌ وَعَاشَ عَمْرٌو كِلَاهُمَا).

(٤) ينظر: الكشاف: ٥٠٣/٢.

(٥) تسهيل الفوائد: ٣٢٩٧/٧.

(٦) ينظر: شرح التصريح: ١٠٧/٢.



قولك: (رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ).^(١) وذَهَبَ وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ السِّيْرَافِيِّ (ت ٣٦٨هـ)، لتعلقهما به مِنْ طَرِيقِ الْوَاحِدِ.^(٢) (ومن ذلك قوله تعالى: (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فُضْلِهِ) (سورة الزخرف: من الآية ٣٣)، فقوله: (ليوتيتهم) بدلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ، وَهُوَ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ، وَقَدْ أَظْهَرَ الْعَامِلُ.^(٣)

المطلب الثالث: أعداد التوابع

وأما الأشموني (ت ٩٢٣هـ) فذكر بأن التوابع خمسة أنواع وهي: النعت، والتوكيد والعطف، والبيان وعطف النسق، والبدل، مُعَلِّلاً ذلك بالحصر والاستقصاء.^(٤)

اختلف النحاة في عدد التوابع وموطن خلافهم عطف البيان، هل هو بذاته أو هو من النسق، وما سوى عطف البيان محل اتفاق عند العلماء، وورد ذلك عند سيويه (ت ١٨٠هـ) والمبرد (ت ٢٨٥هـ)،^(٥) (جعل ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ) عطف البيان إلى جانب العطف بالحرف لتسميته عطفًا)،^(٦) وذكر ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أن عطف البيان والنسق كل منهما مُستقلٌ مُخالفٌ له،^(٧) وقال الشمتري (ت ٤٧٦هـ) في باب عطف البيان: (وهذا باب يُترجم له البصريون ولا يُترجم له الكوفيون).^(٨)

(١) الكتاب: ١٥٠/١، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٩٠.

(٢) شرح كتاب سيويه، السيرافي: ١١/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢/ ٢٦٤. قالوا: فلو كان العامل في البدل هو العامل في المُبدل منه، لأدلى ذلك إلى مُحال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان، وهما اللام الأولى، واللام الثانية، إذ حروف الخفض لا تُعمل عن العمل. وقيل لأبي علي: كيف يكون البدل إضاحاً للمُبدل منه، وهو من غير جملة؟ فقال: لَمَّا لَمْ يَظْهَرِ الْعَامِلُ فِي الْبَدَلِ، وَإِنَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَامِلُ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَاتَّصَلَ الْبَدَلُ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي اللَّفْظِ، جَازَ أَنْ يُوَضِّحَهُ.

(٤) ينظر: توضيح التوضيح: ١٤٨.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٤، والمقتضب: ٤/ ٢٢٧. فقال سيويه: (وتقول: يا هذا و يا هذا ان الطوال، وان شئت قلت الطوال؛ لأن هذا كله مرفوع والطوال هُنَا عطفٌ، وليس الطوال بمنزلة يا هؤلاء الطوال؛ لأن هذا إنما هو من وصف غير المُبهمة).

(٦) ينظر: توجيه اللمع، ابن الخياز: ٢٥٦.

(٧) ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام: ٣١٦.

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢/ ١٠٢.



وأما الأشموني(ت٩٢٣هـ) فذكر بأن التوابع خمسة أنواع وهي: التعت، والتوكيد والعطف، والبيان وعطف النسق، والبدل، مُعلِّلاً ذلك بأن دليله الحصر والاستقصاء.^(١)

لذلك انقسم القدماء من النحاة إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن التوابع خمسة: التعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل، ومنهم ابن السراج(ت٣١٦هـ) فقد ذكر أن التوابع خمسة، ومنها العطف بالحروف^(٢)، والذي ورد عند أبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) هي خمسة أشياء: (تأكيد، وصفة، وعطف، وبدل، وعطف بالحرف)^(٣) نحو قوله تعالى: (وقالوا كونوا هودًا ونصارى تهتدوا)(سورة البقرة، من الآية: ١٣٥)، وهي عند ابن جني(ت٣٩٢هـ) على خمسة أضرب^(٤)، وتابعه الحريري(ت٥١٦هـ) قائلاً: (واعلم أن التوابع خمسة)^(٥) وتابعه ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) والاستراباذي(ت٦٨٦هـ).^(٦)

وعلم ابن الخباز(ت٦٣٩هـ) قائلاً: (وإنما كانت خمسة؛ لأن الثاني لا يخلو من أن يتبع بواسطة أو بغير واسطة، فإن تبعه بواسطة فهو العطف بالحرف، وإن لم يتبعه بواسطة فلا يخلو من أن يكون هو المعتمد بالحديث أو لا، فإن كان هو المعتمد بالحديث فهو البدل، وإن لم يكن المعتمد بالحديث لم يخل من أن يكون مشروط الاشتقاق، أو غير مشروط الاشتقاق، فإن كان مشروط فهو الوصف. وإن لم يكن مشروط الاشتقاق لم يخل من أن يكون بمنزلة الوصف في إزالة الاشتراك من الأول أو لا، فإن كان بمنزلة الوصف في إزالة الاشتراك فهو عطف البيان، وإن لم يكن كذلك فهو من التوكيد)^(٧) (ودليل الحصر في الخمسة أن التابع أما أن يتبع بواسطة حرف أو لا، الأول عطف النسق، والثاني أما يكون على نية تكرار العامل أو لا،

(١) ينظر: توضيح التوضيح: ١٤٨.

(٢) الاصول في النحو، : ١٩/٢.

(٣) الايضاح العضدي: ٢٧٣.

(٤) اللع في العربية، ابن جني: ٨١، وتوجيه اللع، ابن الخباز: ٢٥٥. قال ابن جني: وهو خمسة أضرب: وصف، وتوكيد، بدل، وعطف بيان، وعطف بحرف. فأربعة من هذه تتبع الأول بلا توسط حرف، وواحد منها يتبع الأول بتوسط حرف وهو العطف المُسَمَّى نسقاً.

(٥) ينظر:، شرح ملحمة الإعراب، الحريري : ١٨٣/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش : ٣٨/٣، وشرح الرضي على الكافية : ٣٥٦/١.

(٧) ينظر : توجيه اللع ، ابن الخباز: ٢٥٦.



الأول بدل والثاني أما يكون بألفاظ مخصوصة أولا الأول التوكيد والثاني أما أن يكون بالمشفق أو لا، الأول نعت والثاني عطف بيان^(١).

المذهب الثاني : ذهب الزجاج (ت٣٣٧هـ) إلى أنها أربعة، قال في باب ما تبع الاسم في إعرابه : (هي أربعة أشياء : النعت، العطف، التوكيد، البدل)،^(٢) وقد تابعه النحاس (ت٣٣٨هـ) ذاكراً أنها أربعة^(٣)، وأما الذي نصّ عليه ابن الانباري (ت٥٧٧هـ) في أسرار العربية، وابن مُعطي (ت٦٢٨هـ) في كتابه الفصول (أن الكوفيين اسقطوا عطف البيان، مُعللاً أن في عُرفهم بدلٌ مُطابقٌ ليس مُتميّزاً عنه بشيء ذي بال وأنهم لم يُترجموا له)^(٤)، (والذي أطلق الوصف يدخل فيه البيان والنسق جعلها أربعاً)^(٥). وكان الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) قد طرَحَ عطف البيان من التوابع، مُحتجاً بشيخ التّحاة سبويه في أنه لم يجعل عطفُ البيان تابعاً، إذ حصرها بأربعة لا خامس لها فقال: (بل لا أرى عطفَ البيان إلّا البدل كما هو ظاهر كلام سبويه فإنه لم يذكر عطفَ البيان)، مُعللاً (وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جلي بين بدلِ الكلِّ من الكلِّ وعطف البيان)^(٦).

وأما الدكتور مهدي المخزومي (ت١٤١٥هـ) فقد اسقط النعت السبوي، ثم اسقط التوكيد والبدل موافقاً لرأي الكوفيين فيما يتعلق بمسألة عطف البيان ومخالفاً للبصريين، والحجة عنده أن الاسم إذا كُرر تكرر جميع خواصه، ثم أضاف الخبر، فالتوابع عنده أربعة: خبرُ المبتدأ، وخبرُ إن، والنعت، وعطفُ البيان.^(٧) المذهب الثالث: قال المُجاشعي (ت٤٧٩هـ): (وهي ستة: التكرير، التوكيد، النعت، عطف البيان، عطف النسق، نحو) الله الله، الطريق الطريق، إِيَاكَ إِيَاكَ^(٨)، ومن فصل التوكيد اللفظي عن المعنوي جعلها ستاً.^(٩)

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : ١٠٧ / ٢ .

(٢) (الجمل ، الزجاجي : ٧٤ .

(٣) التفاحة في النحو، : ٢٢ .

(٤) ينظر: اسرار العربية : ٢١٦ ، والفصول الخمسون : ٢٣٤ ، والأشباه والنظائر ١٠٢ / ٢ .

(٥) ينظر : شرح شذور الذهب، الجوجري : ٢ / ٧٥٨ .

(٦) شرح التصريح : ١٠٧ / ٢ .

(٧) يُنظر النحو العربي : ٧٤ ، ٧٣ .

(٨) المُجاشعي: شرح عيون الاعراب : ٧٧ .

(٩) يُنظر : شذور الذهب، الجوجري : ٧٥٨ / ٢ .



ومن المُحدِثين الذين كان لهم رأي مؤثر في مسألة أعداد التوابع إبراهيم مصطفى(ت ١٣٨٣هـ) الذي جاء مخالفاً للبصريين والكوفيين، فأسقط التعت السببي من التوابع وأضاف الخبر، فالتوابع عنده ستة وهي: عطف البيان، والتوكيد، والتعت الحقيقي، والبذل، والخبر، مُعللاً أنه ليس الأمر في العطف إتباعاً، أنما هو كما قال سيويه إشراك شريك وما رأيت من الواو العاطفة تراه في سائر حروف العطف، فليس جديراً أن يُعد من التوابع أو أن يُفرد له باب^(١).

فالواضح أن التوابع خمسة، وهذا الذي دلَّ عليه رأي القدماء في المذهب الأول.

المطلب الرابع: التابع المُكمل متبوعه

كشَفَ النَّحَاةُ عَنَ المعاني التي تربط أبواب التوابع، وكشفوا عَنَ المعنى الحقيقيِّ والمُسبب عَنَ تبعيتها، إذ أدركوا أن التابع أمَّا أن يكون مُكَمَّلًا بيان معنى المتبوع، أو مُوضِحًا، ومن ذلك التعت الذي جيء به لبيان معنى المنعوت، فهو تابعٌ مُكَمَّلٌ بيان معنى، والذي قال عنه سيويه بأنه مع المنعوت كالاسم الواحد^(٢). ويرى الاشموني (ت ٩٢٣ هـ) أن التعت الحقيقي والنعت السببي شاركا النعت في تكميل المتبوع، مُعللاً أن الثلاثة تكميل بدلالته وترفع اشتراكه واحتماله، والبيان والتوكيد ليسا كذلك^(٣).

وأما سيويه(ت ١٨٠هـ) فيرى أن التعت الحقيقي والسببي يجريان مَجْرَى الصِّفَةِ التي تكون خالصةً للأول^(٤)، وقال الحيدرة اليميني (ت ٥٥٩هـ): (أما التعت هو وصف المنعوت بشيء أو شيء من سببه)^(٥). وقد عرّف ابن مالك(ت ٦٧٢هـ) النعت بأنه التابع المُكَمَل لمتبوعه ببيان صفة من صفاته نحو (مررتُ برجلٍ كريم) ، أو صفات سببه)، نحو (مررتُ برجلٍ كريم أبوه)^(٦).

(١) ينظر: أحياء النحو: ٧٥: ٧٦.

(٢) ينظر الخلاف النحوي في بنية النص القرآني: ٤٢٦.

(٣) ينظر: توضيح التوضيح: ١٤٩، ١٤٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٨ / ٢.

(٥) كشف المشكل في النحو: ٦١١.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤١ / ٣، ١٤٢.



وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ) هذا الحدّ غير شاملٍ لأنواع النعت، ^(١) وأضاف إلى النعت قيدًا احترازيًا، وحدّه بأنه التابع المُشتق أو المؤول به المُباين للفظ متبوعه، فالمشتق أو المؤول به مخرج بقية التوابع معللاً بأنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة نحو (جاء القومُ أجمعون) و (جاء زيدٌ زيدٌ)، ولم يسبق إلا التوكيد اللفظي والمعنويّ فهذا أخرجه بقولي المُباين للفظ متبوعه. ^(٢)

(فالنعت: هو التابع الذي يُكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلّق به، فنخرج بقيد التكميل: النسق والبدل مُعللاً لا يُكملان متبوعهما؛ لأنّهما لم يُضعا لعنصر الإيضاح والتخصيص ومجي البدل للإيضاح عرضي، ومخرج بالبيان والتوكيد لأنّهما لا يدلان على معنى في متبوعها ولا فيما يتعلق بهما) ^(٣).

لم يخرج ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) عن كون مفهوم النحاة في أن النعت هو التابع المُوضّح متبوعه والمُخصّص له بكونه دالاً على معنى في المتبوع أو فيما يتعلق به ^(٤)، وأمّا الاشيلي (ت ٦٦٩هـ) فقد قال: (أنّ النعت هو الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصف فيه أو فيما هو من سببه). ^(٥)

للنعت معانٍ كثيرة غير المدح، منها التفصيل: نحو (مررتُ برجلين عربيّ وعجميّ) ^(٦)، والتعميم، نحو قوله تعالى: (وَ لَا يَنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَ لَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (سورة التوبة: الآية، ١٢)، والأصل في النعت الإيضاح والتخصيص، ففسر النحاة الإيضاح بأنه (رفع الاحتمال في المعارف)، والتخصيص بأنه (رفع الاشتراك المعنوي الواقع في التكرات بحسب الوضع) ^(٧).

(١) ينظر: اوضح المسالك : ٢٧٢/٣ .

(٢) ينظر: شرح قطر الندى : ٢٨٣، ٢٨٤ .

(٣) ينظر: ينظر شرح التصريح : ١٠٨./٢ .

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على اللفية : ١٩١ .

(٥) ينظر: شرح الجمل للزجاجي، ابن عصفور : ١ / ٢٩٧ .

(٦) ينظر جمع الهوامع : ٣ / ١٤٥ .

(٧) ينظر: اوضح المسالك: ٢٧١/٣ .



فالتعت عند النحاة هو (التابع المُتَمِّم ما سَبَق) المُكَمَّل متبوعه، فخرَج بالبدلِ والنسِقِ (أو وسمَ ما بهِ اعتلق (مُخرَج لعطف البيان والتوكيد؛ والعلة في ذلك أَنَّهُما شاركا التعت في إتمام ما سبق ، والثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله إلا التعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوتِ أو مُتعلقه^(١) . وقال الغلابيني (١٣٦٤هـ) التعت الحقيقي والسببي كلمتان تُنسبان للتعت، وسمي بالتعت الحقيقي؛ لأنه بالنسبة للمنعوتِ صفة حقيقية من حيث المعنى واللفظ^(٢) . والذي يبدو لي أَن رأي سيبويه وَمَنْ تبعه من النحاة هو الأقوى، والحجَّة في ذلك أَن التعت السببي هو فرع عن الأصل فمن الطبيعي أَن يكون تابعا ومُكملا له .

الخاتمة :

جاءت النتائج التي توصل إليها البحث على النحو الآتي :

- ١- تميَّزت جهود الأشموني بسيرها على التهج التحوي المعروف .
- ٢- جاءت أغلب آرائه موافقه لبعض النحاة ، وكان سيبويه أبرزهم .
- ٣- لم يُخطئ أحداً، حتى وإن خطأ كان بطريقة غير مباشرة لكن يفهما القارئ.
- ٤- اعتمد على الحجج بطرح المسألة وإبداء رأيه فيها، وكان مُتابعاً ومواكباً في أغلب آرائه لِمَنْ سبقوه.
- ٥- كان أسلوبه خاصاً بطرح المسألة وبألفاظ مفهومة لم تُشكل على القارئ.
- ٦- أبرز ما تمَّ التوصل إليه طريقة عرض المسألة، والتي تميَّرت بوضوح العبارات وبأسلوبٍ نحويٍّ خالص.
- ٧- الدقة والتركيز في عرض المسألة فلم يتطرق لمسائل الشواذ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ١- إحياء النحو، ابراهيم مصطفى، القاهرة - مصر، ط ٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجعه، د. رمضان عبد النواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

(١) ينظر حاشية الصبان: ٨٦/٣ .

(٢) ينظر: جامع الدروس ، الغلابيني: ١٥٩/١ .



- ٣- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن بشار (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت _ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ٤- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أب بكر، جلال الدين السوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ٥- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي المعروف بابن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٦- أوضح المسالك إلى ألفة ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة للنشر والتوزيع _دمشق، ط١.
- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- ٨- البديع في علم لعربية : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة_ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ٩- التفاحة في النحو، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: كوركيس عياد، مطبعة العاني، بغداد، ط١.
- ١٠- التعليقة على كتاب سيويه، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: دز عوض بن حمد القوزي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.
- ١١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة_ جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨هـ.
- ١٢- توضيح التوضيح(شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، الأشموني(ت ٩٢٣هـ)، تحقيق: د. أنور راكان شلال العيصي، كلية الآداب-الجامعة العراقية، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م .
- ١٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
- ١٤- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابي (ت ١٣٦٤هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ١٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .



- ١٦- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤ .
- ١٧- الخلاف النحوي في بنية النص القرآني (رسالة ماجستير) ، شيماء رشيد محمد زنكنة، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات، ٢٠١٢م.
- ١٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ١٩- شرح ابن الناظم، بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٠م
- ٢٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت٩٢٣هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- ٢١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- ٢٢- شرح التسهيل ، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار الهجن_ القاهرة ، ط١، ١٩٩٠م.
- ٢٣- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٤-٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر ، جامعة قاربونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ .
- ٢٤- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه، فواز الشّعار، إشراف، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- ٢٥- شرح عيون الاعراب، للإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، تحقيق: د. حتّا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٦- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- ٢٧- شرح شذور الذهب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ) ، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة _المملكة العربية السعودية ، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٢٨- شرح كافية ابن الحاجب، بدرالدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، محمد محمود داوود ، دار المنار ، القاهرة _ مصر ، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.



- ٢٩- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني(ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١.
- ٣٠- شرح اللمع لابن جني، ابن برهان العكبري(ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٣١- شرح المفصل، لأبي البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٣٢- شرح ملحـة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، دار السلام، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ٣٣- شرح الشواهد الشعرية، محمد بن محمد حسن الشراب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٧م.
- ٣٤- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٥- الفصول الخمسون، أبي الحسن، يحيى بن عبيد، زين الدين المعطي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة - مصر، ط ١، ١٩٧٢م.
- ٣٦- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٧- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان، الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي مطر عطية، ط ١، مطبعة الرشاد، بغداد.
- ٣٨- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، الأنصاري الرويفعي الأفرقي(ت ٧١١هـ)، دار الصادر، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- ٣٩- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدليمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١.
- ٤٠- المصباح في علم النحو، أبي الفتح ناصرالدين بن أبي المكارم الطرزي (ت ٦١٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد السيد، ط ١، مكتبة الشبّاب.
- ٤١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٩٨٥م.
- ٤٢- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر، محمد بن علي، السكاكي الخوارمي الحنفي، أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، بيروت - لبنان، ط ١.



- ٤٣- المقتضب، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب - بيروت .
- ٤٤- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، أبو حيان ، محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: سيدي جلازر، ط١، ١٩٤٧م.
- ٤٥- النحو العربي، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط١٩٨٦، ٢م.
- ٤٦- النكت على شرح الكافية الشافية والشذور والنزهة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية ، ط١، ٢٠٠٧م
- ٤٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١.

